

اقتصاد

فوق الطاولة

من «اقتصاد الله»
إلى «اقتصاد المواطن»

المحرر الاقتصادي

دفعت سنوات الحرب الاقتصاد السوري إلى مفترق طرق، القرار فيه حاسم، ولا يمكن تجاهله، كما لا يمكن تأخير البيت فيه، لما له من آثار سلبية خطيرة في واقع معيشة المواطنين، وشكل الاقتصاد المفترض به تحريك عجلة النمو الاقتصادي. الخيارات أمام الحكومة محدودة، وواضحة، فإما أن تلجأ إلى زيادة الإنفاق العام، لدعم الإنتاج، والنمو، أو أن تمضي في سياساتها التقشفية الراهنة، ولكن بعد إعادة هيكلتها وفق أسس اقتصادية معروفة، أو اختار طريقاً ثالثاً. يتطلب السيناريو الأول من الحكومة زيادة إنفاقها العام، عبر قناة الأجور والرواتب، تحديداً، ما يعني لجوء المصرف المركزي إلى طباعة نقد جديد، لتمويل زيادة الأجور والرواتب، والتي سوف تكون مستمرة، للحاق بالتضخم، الناتج عن زيادة الكتلة النقدية المطروحة للتداول، ما ينعكس سلباً على قيمة الليرة، إذ سوف تعاد انخفاضاتها، وبصور قد تكون حادة، ومستمرة، ما يتم تعويضه بضخ مزيد من النقد، عبر زيادات دورية في الأجور والرواتب.. وهكذا، وصولاً إلى انهيار الليرة، ومعها الاقتصاد. لذا فإن هذا خيار غير منطقي. اعتماد السيناريو الثاني، المتعلق بالمضي قدماً في التقشف المطبق خلال الحرب، يتطلب من الحكومة إجراء إصلاحات هيكلية في سياساتها التقشفية الراهنة، كالحفاظ على سعر صرف ثابت، وتخفيض أسعار الفائدة بشكل ملموس، إضافة إلى سياسة ضريبية محفزة للإنتاج، والتشغيل، والتوجه نحو التصدير للاستفادة من انخفاض قيمة العملة، ما يجعل الصادرات أرخص، فتزداد الكميات المطلوبة منها في الأسواق الخارجية. إلا أن هذا الخيار غير عملي، لأنه يتجاهل الضغوط المعيشية الكبرى التي يعانيها المواطن اليوم، ويؤجل إيجاد حلول لها بعد ست سنوات من الفقر المدقع.

ولا ننسى مشاكل الإنتاج المعقدة، والمرتبطة بالوضع الراهن للحرب وتداعياتها، وخاصة ما يتعلق بتوفير البنية التحتية اللازمة للإنتاج، ومصادر الطاقة من كهرباء ووقود، والسياسات التصديرية والضريبية والتسليفية.. كما قد تبرز سلبات استخدام المخدرات والقروض المسيرة لزيادة الطلب على استهلاك المستوردات والمهربات، فنعود إلى مشكلة تسلل النقد إلى الخارج وتنشيط عالم التهريب والفساد.

إلى ذلك، نجد أنفسنا أمام خيار ثالث، يقوم على اعتماد سياسات إنتاجية صناعية تحفيزية متكاملة، وليست متناقضة، كما هو قائم، بمعنى تكامل السياسات التسليفية والضريبية والنقدية والتصنيعية والاستثمارية والتجارية.. لتؤدي نتيجة واحدة، مفادها دعم النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، بدلاً من التضارب الحاصل لتبرز سياسة بأنها ناجحة مقارنة بفشل الأخرى!

إضافة إلى اعتماد برنامج طارئ لتمكين الحامل الاجتماعي، بمعنى حماية الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً، والمتضررين من الحرب، بعد تشطي الطبقة الوسطى، وتحمل المواطنين، الفقراء بأغلبهم، تكلفة دمار جزء كبير من مخرجات التنمية على مدى العقود الثلاثة الماضية، وصولاً إلى اقتصاد يحترم المواطن بالدرجة الأولى، ليصبح قادراً، على دفع عجلة التنمية من جديد، بعد أن تكفل «اقتصاد الله» بتدبير أمورنا خلال الحرب.

سانا

في إطار لقاءاته المتكررة مع الإعلاميين التقى اليوم رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس عدداً من الصحفيين والعاملين في جريدة الثورة وذلك في مبنى مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر والتوزيع حيث أكد أن «المواطن يمثل الحلقة الأهم لعمل الحكومة التي تعمل على تأمين كل متطلبات صمود».

وأشار المهندس خميس إلى أن «الحكومة وضعت خطة إستراتيجية لتدليل الصعوبات وتأمين احتياجات المواطنين ورفع مستوى العملية الإنتاجية وتأمين الطاقة» وقال: إن «واقع الكهرباء سيبدأ بالتحسن بشكل ملحوظ بدءاً من منتصف شباط القادم».

وبين المهندس خميس أن «المواطن سيسلم قريباً نتائج مشروع إصلاح مؤسسات التدخل الإيجابي فالواد تصل من المصدر إلى المؤسسة مغفلة من الرسوم والضرائب وحصص السماسرة وسيتم تخصيص جزء من العائدات لإعادة العملية الإنتاجية على الصعيدين الزراعي والصناعي».

وأكد المهندس خميس أن الحكومة مستمرة في إيلاء الاهتمام الكامل لذوي الشهداء حيث قامت مؤخراً بإصدار العديد من القرارات التي تصب في مصلحة رعايتهم وتقديم كل عون ممكن لهم ومنها منح كامل الراتب الوادي الشهيد الأعبز مناصفة بينهما.

| علي محمود سليمان

ارتفعت أسعار معظم المواد والسلع خلال العام ٢٠١٦ تحت تأثير ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة السورية بنسبة ٢٥٪ ما أثر على ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد، كما ارتفعت تكاليف النقل والشحن نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات محلياً في منتصف العام ٢٠١٦، إضافة إلى تأثير العقوبات الاقتصادية التي أعاقت العمليات المصرفية ورفعت تكلفتها وساهمت في ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد. وبحسب دراسة أعدتها الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار حول تغيرات الأسعار المحلية والعالمية للمواد الأساسية خلال ٢٠١٦ (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فإن الأسعار المحلية للمواد المدروسة ارتفعت خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام ضمن حدود الأسعار العالمية ونسبة ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة السورية، وذلك نتيجة وفرة العرض، على حين أنه خلال الربع الرابع من العام الماضي ارتفعت الأسعار المحلية لمواد (السكر - الأرز - الشاي) بقيم أكبر من حدود الأسعار العالمية ونسبة ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة السورية (الذي ارتفع خلال الربع بنسبة ٣٠٪) وهذا الارتفاع ناتج عن قلة العرض. وأشارت الدراسة إلى أن الانخفاض في عرض السلع يعود إلى نقص توزيع العنونات الغذائية المقدمة من الجمعيات الخيرية والمنظمات الدولية باعتبار أنها تشكل نسبة عالية من الكميات الموردة للقطر وخاصة في مادتي الأرز والذرة، كذلك الأمر بسبب عدم استيراد القطاع العام كامل الحاجة السنوية المقدره من السكر والأرز والشاي، حيث إنه لم يستورد أي كميات من الشاي وزيت عباد الشمس، واستورد كميات قليلة شكلت ما نسبته ٥٪ فقط من الأرز و٨٪ فقط من السكر، وبالتالي لم يساهم القطاع العام في زيادة العرض ضمن السوق الذي يمكنه من التصرف للمحافظة على توازن الأسعار.

نقص العرض والدولار وراء ارتفاع أسعار المواد الأساسية

«هيئة المنافسة»: الحكومة استوردت ٥٪ فقط من احتياجاتنا من الرز و٨٪ من السكر في ٢٠١٦



وفي التفاصيل فقد انخفض السعر المحلي للسكر خلال الربعين الثاني والثالث عن السعر المفترض المتوافق مع الأسعار العالمية وتغير سعر الصرف، وذلك بنتيجة وفرة العرض بعد دخول موردين جدد مع صدور الأمانة الجديدة التنفيذية لمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد المعتمدة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ما ساهم في الحد من ارتفاع الأسعار. بينما ارتفع السعر محلياً خلال الربع الرابع عن السعر المفترض بنسبة ٥٪ بسبب ارتفاع سعر صرف القطع الأجنبي مقابل الليرة السورية خلال الربع الرابع، ونقص العرض في السوق.

أما الزيوت فقد سجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة ارتفاعاً لأسعار الزيت النباتي خلال العام ٢٠١٦ بنسبة ١١٪ عن مستواه في ٢٠١٥، أما الأسعار المحلية لزيت عباد الشمس فقد ارتفعت في بداية العام بنسبة ٢١٪ عن مستواه في نهاية العام ٢٠١٥ وعاودت الارتفاع تدريجياً حتى نهاية العام بنسبة ١٩٪ بسبب قلة العرض خلال الربعين الثالث والرابع، وهذا ما أكدته جولات الهيئة في الأسواق، كما ارتفعت الأسعار المحلية لزيت الزيتون في

العام بنسبة ١٢٪ لتعود إلى مستواها، في حين محلياً ارتفعت الأسعار للأرز في بداية العام وعاودت الارتفاع في الربع الرابع بنسبة ٢١٪، مع ملاحظة أن السعر المحلي الحقيقي في الربع الثاني والثالث كان أخفض من السعر المفترض ونتيجة وفرة العرض، أما في الربع الرابع فقد ارتفع السعر المحلي عن السعر المفترض بنسبة ٢٩٪ وهو ناتج عن ارتفاع سعر صرف القطع الأجنبي مقابل الليرة السورية خلال الربع الرابع، ونقص العرض في السوق.

أما الزيوت فقد سجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة ارتفاعاً لأسعار الزيت النباتي خلال العام ٢٠١٦ بنسبة ١١٪ عن مستواه في ٢٠١٥، أما الأسعار المحلية لزيت عباد الشمس فقد ارتفعت في بداية العام بنسبة ٢١٪ عن مستواه في نهاية العام ٢٠١٥ وعاودت الارتفاع تدريجياً حتى نهاية العام بنسبة ١٩٪ بسبب قلة العرض خلال الربعين الثالث والرابع، وهذا ما أكدته جولات الهيئة في الأسواق، كما ارتفعت الأسعار المحلية لزيت الزيتون في

«التموين» تلاحق «البيض» المهرب

الحملة لكونهم يشكلون حلقة التسعير الأساسي في السوق، مؤكداً أنه سيتم التعامل بأقصى الإجراءات المعمول بها مع أصحاب المخالفات. والعودة إلى مدير عام الدواجن الذي أكد أن جميع المؤشرات والمؤشرات بالحد من سعرى لمادة البيض في السوق وتوقعه وصول سعر صحن البيض إلى ألف ليرة خلال شهر وأن مؤسسة الدواجن تعمل على رفع كفاءة إدارتها وسيتم إلغاء مديري أمدجة خاسرة حالياً لعدم وجود سوغات المخسرة.

المستهلك من تأمين متطلباته المعيشية. بدوره أكد مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية حسان نصر الله لـ«الوطن» أنه سيتم تسيير دوريات مباشرة لسوق الهال وسحب عينات من مادة البيض المعروضة وفحصها لدى المخابر المختصة والتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات، إضافة إلى تصفي منشأ البيض المعروض في الأسواق ومصادرة أي كميات مخالفة ومجهولة المصدر والتشدد على تداول الفواتير النظامية بين الباعة وخاصة لدى تجارة

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام الدواجن سراج الخضسر أن إجمالي احتياجات دمشق من مادة البيض لا يتجاوز ٧٠٠ ألف بيضة يومياً. ما يؤكد أن قرابة نصف احتياجات دمشق من البيض يؤمنها التهريب، ولا معلومات متاحة حتى الآن لدينا حول الأسواق في باقي المحافظات، وصولاً إلى دمشق. وخلال جولة لـ«الوطن» في سوق الهال، تبين أن نسب أرباح تجار البيض في السوق تجاوزت ٣٠٪، علماً أن الوهاش المسوم ربحها في مادة البيض أقل بكثير، وذلك

| عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» من مصادر مسؤولة ومطلعة على أسواق البيض والفروج، أن أكثر من نصف احتياجات دمشق من البيض يؤمنها التهريب، بعد أن شهدت الفترة السابقة تهريباً للبيض السوري إلى لبنان، إذ انتفض المشهد لتهريب البيض نحو أسواقنا. وتفيد المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» بأنه يدخل أسواق دمشق يومياً كمية لا تقل عن ٢٥٠ ألف بيضة تقريباً.

خميس خلال لقائه صحفيي جريدة الثورة؛

المواطن يمثل الحلقة الأهم لعمل الحكومة وسيلمس قريباً نتائج مشروع إصلاح مؤسسات التدخل الإيجابي



معاملاً تابعة لوزارة الصناعة قيد إعادة التأهيل وتحتاج ثلاثة أشهر لتكون جاهزة» مبيناً أن «الخطط والبرامج التي أعدت تحتاج إلى وقت وإمكانات كثيرة». وقال المهندس خميس: «خلال الشهرين الماضيين خسرتنا في قطاع النفط ما قيمته ٢ مليار دولار جراء الاعتداءات الإرهابية مؤخراً واستمرت الحكومة رغم ذلك بتأمين المشتقات النفطية والكهرباء بالحد الأدنى ونحتاج لتعويض هذا الفاقد إلى ٢٢ مليار ليرة سورية شهرياً إضافة إلى المتكاتف السابفة».

وحول عودة منح القروض بين المهندسين أو وضع رؤية تضمن ألا تكون هناك شركات خاسرة أو مخسرة وقال: «إننا نعمل ضمن رؤية مشتركة مع كل الفعاليات الاقتصادية الصناعية ومع القطاع الخاص بدعم كل من تضررت منشآته ليعود للإنتاج». واعتبر المهندس خميس أن دعم قطاع

الزراعة يمثل أولوية لعمل الحكومة التي قامت بشراء بعض المحاصيل ومنها الشوندر السكري لدعم الفلاحين وذلك الحمضيات ورفع ربح أسعار محاصيل التبغ التي يتم شراؤها من الفلاحين بهدف دعمهم. وأشار المهندس خميس إلى تأمين مادة الغاز للمواطنين ومعالجة الاختناقات الحاصلة وتحسين مادة الخبز وعودتها للجودة نفسها التي كانت عليها مبيناً «أن الحكومة تواصل العمل على تأمين واردات استثنائية ولكن ليس على حساب المواطنين وذوي الدخل المحدود لدعم الخبزينة بموارد إضافية».

وأوضح المهندس خميس أن «قطاع الطيران يمثل وفاقاً مهما لخزينة الدولة ولدينا عدد من الطائرات المدنية وهناك خطة حالياً لتعزيز قطاع النقل الداخلي وهو محل اهتمام من قبل الحكومة التي تسعى إلى شراء ألف باص نقل داخلي للتخفيف من أزمة النقل». وذكر المهندس خميس «أنه توجد عشرة

«تاميكو» باعت أدوية بنحو ١,٩ مليار ليرة في ٢٠١٦ وتخطط لإنتاج بنحو ٢,٩ مليار ليرة هذا العام

| الوطن

باعت الشركة الطبية العربية «تاميكو» أدوية بقيمة ١,٨٦ مليار ليرة سورية خلال العام الماضي (٢٠١٦)، وذلك من مختلف الأنواع الدوائية المنتجة، فبلغت نسبة التنفيذ ١٠١٪ من المخطط، إذ بلغت قيمة الخطة التسويقية نحو ١,٨٤٧ مليار ليرة سورية. وأنتجت الشركة أدوية خلال العام ٢٠١٦ بنحو ١,٨٤١ مليار ليرة سورية، على حين المخطط إنتاجه ١,٨٤٧ مليار ليرة سورية، أي بنسبة تنفيذ ٩٩,٨٪. وذلك بحسب تقرير أعمال الشركة عن العام ٢٠١٦، الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه.

وفيما يخص خطة الشركة الإنتاجية للعام الجاري (٢٠١٧)، بين التقرير أنها قدرت بنحو ٢,٨٦٤ مليار ليرة سورية، رغم أن الآلات التي تعمل حالياً قديمة جداً ولذلك فإنه تم تعميم العديد منها للاستمرار في عملية الإنتاج.

وأشار التقرير إلى أن الشركة كانت تمد السوق المحلية بنحو ٢٥٪ من حاجته من الأدوية، قبل الأزمة، على حين تغطي اليوم نسبة لا بأس بها من احتياجات السوق المحلية، رغم الظروف التي واجهتها الشركة من خراب وتدمير وسرقة لما بقي من الآلات بمقر الشركة في منطقة الميحية إلا أنها تمكنت من استئناف العمل من جديد من خلال نقل بعض الآلات الكبسول والأقراص كمرحلة أولى، إضافة لإصلاح بعض الآلات التي هي قيد الفحص والتأهيل لوضعها بالإنتاج من جديد.

وتم العمل بثلاث ورديات وتجاوز عمرها ٥٠ عاماً، ومن المقرر زيادة الإنتاج خلال المرحلة القادمة بعد إدخال خطوط إنتاج جديدة، واستيراد آلات جديدة، سوف تساهم في رفع إنتاج الشركة، وخصوصاً أن الأدوية التي تنتجها الشركة محلوياً ولا يمكن الاستغناء عنها، ولاسيما ما يتعلق بالأقراص والكبسولات.

وأرجع التقرير تأخر الشركة في عمليات توريد المواد الأولية والمواد الفعالة اللازمة لعملية الإنتاج إلى العقوبات الجائرة المفروضة على الاقتصاد، وصعوبة نقل المواد الأولية والإنتاج الجاهز من مكان لآخر. موضحاً أن الشركة تعمل جاهدة على تأمين مختلف أصناف الأدوية التي كانت تنتجها سابقاً، ومن المقرر أن يكون هناك زيادة بحوالي ٢٠ صنفاً جديداً ضمن خطتها الاستثمارية.

وبين التقرير أن هناك العديد من المواد تؤمن عبر مستودعات محلية كما أن جميع المواد المستوردة من دول صديقة، علماً أن الشركة لم تكن داخلة في الخط الإنتاجي الإيراني، ولا سيما أن لديها ميزانية كافية لاستيراد المواد الأولية وقد تركزت على تصنيع وتأمين الأدوية التي يحتاجها السوق.

وبخصوص فعالية الأدوية، أوضحت الشركة في تقريرها أن المواد المستوردة والدخلة في صناعة الدواء لا تدخل في المستودعات إلا بعد فحصها لجمع الفحوصات اللازمة، وفي حال كانت مخرجة بالمواصفات، تعاد إلى دولة المنشأ مباشرة، إضافة لذلك حذر التقرير من موضوع الأدوية المهربة، ولاسيما غير معروفة المنشأ والفعالية.